وارتفاعه في نفسه وعن الارض ان لم يغلب فيها عرف والا فلا وبيديه
وقوفا شاهدين عند الغرض ليشهدا على من وقع منه الصواب
او الخطا وليس لهما مدح المصيب ولا ذم المخطئ لانه يخل بالنشاط
وليس لاحد الرامين الانفراد على صاحبه ولا التصحيح عليه وشرط
الترتيب بين الرامين وبين البادي منهما واما اذا ذكر
المبادرة او المحاطة فليس شرطا ويحمل العقد على اقل النوب وهو
سهم فان ذكر احدهما عددا كان بيد احد الرامين بعدد
معلوم من عدد معلوم كخمسة مثلا من عشر بن او بين يد احدهما
على الاخر في قدر ما يصيب فيه عدد معلوم عمل بشرطهما ولا
يشترط تعيين قوس وسهم فان عين احدهما لغي وجاز ابدالم
بمثله من نوعه فان شرط عدم ابداله فسد العقد قوله واعلم
ان عوض المسابقة الخ هو بتوطئة الكلام المعروف بتخصيص المسابقة
لا قتضاء المعوض عليها والا فالعوض في المناضلة كذلك كان يقول
ان سبقتني باصابة كذا فلك علي كذا ويقول ان سبقتني باصابة
كذا فلك علي كذا وان سبقتك باصابة ذاك فلي عليك كذا
ولابد من المحلل في هذه قوله ويخرج العوض اي بذكره حال
العقد ويجوز ان يكون العوض من اجنبي ولو من الامام من
بيت المال وعلى كل يلزم العقد في حق الملتزم لا الاجاه فلا يجوز
فسخه ولا زيادة في العوض او العمل ولا نقص في احدهما
ولا ترك العمل قبل الشروع فيه او بعده قوله احد المتسابقين
اي او المترامين كما يأتي قوله حتى انه الخ هو بيان لكيفية العقد
فتامل قوله استرده اي لم يلزمه شيء وكذا اذا اخذا معا فيأخذ
المال صاحبه قوله اخذه اي استحقه سواء اخذه او ذكر قوله وذكر

المصنف

المصنف الثاني وهو كون العوض منهما قوله وان اخرجاه هو على
اللغة الردية ولا يصح تخريجه على جعل الثاني مبتدأ فكان
الصواب ان يقول وان اخرجه المتسابقان او يسكت عن
لفظ المتسابقين فتامل قوله لم يصح اخراجهما ونسر عدم الجواز
بالحرمة والفساد واسنده الى العقد لكان اولى واظهر ولعله
راعى ظاهر كلام المصنف قوله محللا وتكون دابته كغيره اي
اي متساوية لكل واحد منهما وسمي بذلك لانه احل العقد بما اخرجه
عن القمار المحرم المسمى بالمراهنة وهذا لا يصح في غير المسابقة
ولذلك لو تزاهن رجلان مثلا على اختبار قوتهما بصعود جبل
او حمل صخرة او قطعهما او المشي الى موضع كذا او المشي الى
غروب الشمس مثلا واكل كذا او شرب كذا كان باطلا وهو من
اكل اموال الناس بالباطل مع ما يترتب عليه من ترك الصلوات
وفعل المنكرات قوله اخذ العوض اي سواء جاء المتسابقان بعده
معا او مرتبا لم يغرم لهما شيئا اذا سبقاه سواء سبقا معا او
مرتبا ايضا ولا شيء لاحدهما على الاخر ان سبقا معا وان جاء
المحلل مع احدهما فان سبق الاخر فماله لنفسه ويأخذ مال
صاحبه ايضا وان تاخر فماله بين المحلل ومن معه ومال الاول
لنفسه وان توسط المحلل بينهما فلا شيء له ومال المتاخر للاول
قوله وان جاء الثلاثة معا فلا شيء لاحد على احد وحملة الصور
المذكورة ثمانية منها اربعة في كلام المصنف على ما تقرر خاتمة
لو تسابق اكثر من اثنين كثلاثة مثلا فعلى ما ذكر وان شرط
للثاني مثل الاول على الراجح فتامل كتاب بيان
احكام الايمان والنذور وجمعها لكثرة ما يقع في كل واحد